الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني

"حشد"

بيان ورسالة حقائق للمجتمع الدولي

100

يوم من حرب الإبادة الجماعية والعدوان

www.icspr.ps 08 2623435 Info@icspr.ps

يناير/ كانون الثاني 2024

Icsprps

" 100 يـوم مـن حـرب الإبـادة الجماعيـة والعـدوان، والفلسـطينيين يـدفعون ثمـن تغييـب العدالـة مـن اروحهـم وممتلكـاتهم، فليتوقـف العجـز الـدولي والحصانة لدولة وقادة الاحتلال الإسرائيلي "

تؤكد الحقائق على الأرض ورصد وتوثيق الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد"، ومتابعتها مع المؤسسات المعنية، أن سكان القطاع المدنيين يعدون في دائرة استهداف مدفعية وبوارج وطائرات الاحتلال الحربية، حيث تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال الاستخدام المفرط والكثيف وغير المتناسب المنظم والعشوائي ما يزيد عن خمسة آلاف هجمة صاروخية لقتل وإصابة أكبر عدد من المدنيين الفلسطينيين.

فقد وصلت حصيلة حرب الإبادة والعدوان المستمر حتى الآن على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال إلى إبادة ١٠٠ الف مواطن بين شهيد وجريح بواقع ٥% من سكان القطاع حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد(٢٤ الف) مدنياً فلسطينياً من بينهم ١٠٧٠٠ طفلاً ، و٧٤٠٠ سيدة ، و١٩٧٠ مسن وقتل ٣٢٦ من الاطقم الطبية والمسعفين ، ٤٥ من العاملين في الدفاع المدني ، ٤٧امن العاملين في وكالة الغوث الدولية ، ٥٧ محامي، ١١٧ صحفي ، فيما لا يزال اكثر من (٨٠٠٠) مفقود تحت ركام المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي فوق رؤوس سكانيها ، حال العدوان الإسرائيلي ونقص المعدات الوقود لدي جهاز الدفاع المدني دون القدرة على انتشال جثثهم، ما حول المنازل الي مقابر لسكانها ، عدا عن انتشار الجثث متحللة في الشوارع في مناطق التوغل البري في القطاع ، بحيث لجأ الطب الشرعي لإعطاء وزارة الصحة الإذن بدفن مئات الجثث التي عثر عليها متحللة في مقابر جماعية دون التعرف على هويات الشهداء.

فيما أصيب أكثر من (٦٠ ألف) من السكان المدنيين ٧٥ % من هذه الإصابات هم من الأطفال والنساء وفقا للمصادر الطبية المختصة، تحتاج ٨٠٠٠ حالة منهم للسفر لتلقي العلاج في خارج قطاع غزة بسبب عدم توفر العلاج اللازم لهم في القطاع جراء تدمير وخروج ٣٠ مستشفى في شمال القطاع عن الخدمة واكتظاظ المستشفيات في جنوب القطاع بالمصابين والمرضي، ونقص عدد الأطباء وارهاقهم، وعدم توفر الأجهزة والمستلزمات الطبية جراء محدودية المساعدات الطبية للقطاع.

حشد ترصد حصيلة العدوان على غزة

يعيش سكان قطاع غزة مأساة إنسانية تتفاقم كل يوم بسبب استمرار العقوبات الجماعية وانهيار الخدمات الصحية والإنسانية ، واستمرار سياسية التجويع والتعطيش وشح الأدوية ومحدودية المساعدات الإنسانية والاغاثية.

98 يوماً على حرب الإبادة الجماعية

أكثر من **32 ألف** شهيدًا ومفقودًا

1,970 مجزرة

أكثر من **60 ألف** مصاباً

طفل	امرأة	مفقودًا	ممن وصل للمشفى	طاقم طبي	دفاع مدني	صحفي
10,300	7,100	7,000	23,469	337	45	117

70,000 طن من المتفجرات ألقاها الاحتلال على غزة

(2) مليون نازح في قطاع غزة

99 حالة اعتقال من الكوادر الصحية
10 حالة اعتقال من الصحفيين

400,000 مصاب بالأمراض المعدية نتيجة النزوح

6,200 إصابة بحاجة للسفر للعلاج لإنقاذ حياة
707 جريحاً فقط من سافروا للعلاج
10,000 مريض سرطان يواجهون خطر الموت

39 مشفى أُخرج عن الخدمة
53 مركزًا صحيًا أُخرج عن الخدمة
150 مؤسسة صحية استهدفت بشكل جزئي

69,200 وحدة سكنية دمرت كلياً
290,000 وحدة سكنية دمرت جزئياً

142 مسجداً دمر بشكل كلي
240 مسجداً دمر بشكل جزئي
3 كنائس استهدفها ودمرها الاحتلال.

95 منشأة تعليمية دمرت بشكل كلي
295 منشأة تعليمية دمرت بشكل جزئي

مقراً حكومياً	موقع أثري	اسعاف
134	200	121

في الضفة الغربية

334 شهيد
3800 مصاب
5000 معتقل

12-1-2024

لقد اهتز ضمير ووجدان العالم فزعاً مما اقترفته سلطات الاحتلال الحربي الاسرائيلي من جرائم إبادة جماعية متكررة خلال عدوانها المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من شهر أكتوبر ٢٠٢٣ ، حيث أقدمت على ارتكاب جرائم ابادة جماعية بحق اكثر من (٢٠٠٠) من العائلات الفلسطينية التي جري تدمير منزلها على رؤوس ساكنيها، ما يؤسس للجزم بأن جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية قد تم اقترافها بحق هذه العائلات بعلم وإرادة وتخطيط وتنفيذ القادة والمسئولين في دولة الاحتلال ما يوجب المساءلة والمحاسبة القانونية لدولة وقادة الاحتلال الإسرائيلي .

ولقد بلغت ذروة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، بقيام قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بإصدار اومر الاخلاء لسكان محافظتي شمال غزة ومدينة غزة البالغ عددهم قرابة مليون ونصف مواطن، ولاحقا توالت المجازر الجماعية والتدمير الممنهج لكل سبل الحياة في تلك الأماكن لضمان اجبار السكان على النزوح القسري ، ولاحقا قامت قوات الاحتلال في اصدار المزيد من اومر الاخلاء للسكان المدنيين في محافظة الوسطي وخانيونس لتصل اعداد النازحين قسرا الى اكثر من ٢ مليون نازح ، يتوجد منهم ٤٠٠ الف نازح في محافظات ومدن ومخيمات شمال غزة ، فيما باقي النازحين يتوجدون في محافظة رفح التي يتكدس فيها قرابة مليون ونصف مواطن ونازح يعيش معظمهم في مراكز الايواء التابعة لوكالة الغوث الدولية

فيما الباقي يتوزعون على بيوت الأقارب والأصدقاء وفي مخيمات تحتوي الالاف من الخيم التي انشاءها النازحين بأنفسهم وعلى نفقتهم، واي مخيمات أنشئت من قبل منظمات إنسانية.
وأن هذه الجرائم البشعة التي تم ارتكابها في سياق الجرائم الأخرى من تعمد استهداف المدنيين وخاصة الأطفال والنساء، واقتحام مراكز الايواء التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في شمال قطاع غزة وفي محافظات الوسطي وخانيونس واعتقال الالاف من المواطنين وتعريتهم والتنكيل بهم وتعذيبهم، إضافة الي توثيق حالات متعددة لإعدامات ميدانية في الشوارع ومراكز الايواء في مناطق متعددة من قطاع غزة.

حيث لم تؤد هجمات قوات الاحتلال الحربية إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى وتدمير البني التحية والاحياء السكنية فحسب، بل ادت إلى إصابة معظم سكان القطاع وخاصة الأطفال منهم بما يعرف بالصدمة **Trauma** التي تترك أثاراً واضحة على الصحة النفسية تراوحت أعراضها بين الشعور الدائم بالخوف والهلع، وعدم التركيز، فقدان الإحساس بالأمان والثقة بدور الوالدين كمصدر للحماية، ما ينذر بنتائج وخيمة على مستقبل أطفال قطاع غزة الذين يعانون من سوء التغذية وفقر الدم بسبب الجوع والعطش وتردى الأوضاع المعيشية، والتي تسببت بها جرائم العقوبات الجماعية وقطع الكهرباء والمياه ومحدودية المساعدات الإنسانية ونقص وشح المياه والغداء والدواء وانهيار منظومه الخدمات الإنسانية جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع عدا عن تداعيات سنوات الحصار والإغلاق الطويلة، في انتهاك جسيم لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي شددت قواعدها على ضمان أن يحظى الأطفال، باعتبارهم من الفئات المحمية، برعاية وحماية خاصة وبمعاملة إنسانية تضمن احترام حقهم في الحياة، وحظرت تلك القواعد تعريض الاطفال للعقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية، كما تكفل سلامتهم البدنية وكرامتهم الإنسانية، وخصوصاً ما نصت عليه المادة (٧٧) من البروتوكول الإضافي الأول من ضرورة إبلاء الأطفال احتراما خاصاً، وان تكفل الأطراف لهم الحماية والعون والعناية التي يحتاجونها، وفي انتهاك ايضا لاتفاقية حقوق الطفل الهادفة الى تعزيز وحماية حقوق الاطفال.

كما شكل استهداف النساء والأطفال واستهداف المدنيين على نحو واسع النطاق أحد أبرز معالم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وبدا لافتاً لكل المراقبين تعمد قصف المنازل وتدميرها على رؤوس ساكنيها ما تسبب في زيادة أعداد القتلى في صفوف النساء والأطفال بالرغم من قلة حركتهم وتنقلهم أثناء العدوان ومحاولتهم ملازمة المسكن. وتنوعت أشكال القتل بين الموت تحت أنقاض منزل مدمر أو داخل مركز إيواء أو خلال محاولات الهروب من المناطق التي تتعرض للقصف للنجاة من موت بدا محققاً. كما أصيبت الآلاف من النساء بجروح نسبة منهن تسببت جراحهن بإعاقات حركية ستلازمهن مدى الحياة، وتغير وجه الحياة بالنسبة إليهن، ولاسيما في مجتمع فقير ويعاني من الافتقار إلى أبسط أنواع الخدمات الضرورية، فيما تتدهور فيه الخدمات كافة، فمن تصاب بإعاقة لا يمكن أن تواصل حياتها كما كانت، ولاشك في أن كل من كتبت لهن النجاة من موت محقق في العدوان الإسرائيلي سوف يخرجن بجروح غائرة عميقاً في النفس ستلازمهن مدى الحياة، فمنهن من فقدت جنيها جراء الخوف الشديد والضغط النفسي والهروب سيراً على الأقدام لمسافات طويلة، ومنهن من شهدت قتل أطفالها وزوجها. ومن المفارقات الغريبة أن كثير من الأسر قتلت في ملجئها بعد أن نجحت بأعجوبة من الهرب من مناطقهم وأماكن النزوح مرارا الى ما قالت عنه دولة الاحتلال انها مناطق امنه ليطهر لأحقا بان ٤٠% من الشهداء والجرحى قتلوا في جنوب القطاع .

استهداف وتدمير الاعيان والممتلكات المدنية

طالت جرائم الاحتلال الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الانساني حيث دمر الاحتلال أكثر من (٨٠%) من الوحدات السكنية والمباني والبنية التحية والمنشأت المدنية توزعت على (٣٦٠ الف) وحدة سكنية بشكل كامل وجزئي، ودمر (٣٩٠) منشأة تعليمية شملت مدارس وجامعات بشكل كلي وجزئي، و(٣٨٨) مسجداً، وثلاث كنائس، وتدمير (٢٠٠) موقع اثري وتاريخي، واستهداف وتدمير (٥٠) مركز صحي و(٣٠) مستشفى خرجت عن الخدمة بعد ان تعرضت للقصف وللاقتحام والتدمير وارتكب جرائم حرب دخلها شملت الاعتداء على الجرحى والاطقم الطبية والنازحين، والاعتقال والتنكيل، والقتل الميداني، تدمير الأجهزة والمعدات الطبية ابرازها: مستشفى الشفاء، ومستشفى المعمداني ومستشفى القدس، ومستشفى الصحة النفسية، ومستشفى الرنتيسي، ومستشفى العيون ، والمستشفى الإندونيسي ، ومستشفى كمال عدوان ، ومستشفى الوفاء الطبي، والمستشفى التركي الخاص بعلاج مرضي السرطان الذي فقد ١٠ الف منهم فرص الحصول على العلاج ، وكذلك تدمير مركز الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في شمال غزة ومدنية غزة ومراكز الدفاع المدني، بالإضافة إلى استهداف وتدمير(٢١٣) مؤسسة أهلية، و(١٤٠) قارب صيد والالاف من المركبات. وطالت الاستهدافات الإسرائيلية (١٣٤) من المقرات الحكومية والشرطية والأمنية، و(٨٥) من المؤسسات الصحافية والاعلامية، والالاف من المحلات التجارية، والمنشاءات الاقتصادية والسياحية، وتدمير وتجريف الالاف الدنمات الزراعية، ومئات الكيلومترات من الشوارع، وتدمير المرافق الخدمية من ابار وخزنات مياه ومخابز ومحطات ومجاري الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء والاتصالات، و(١٢٧) سيارة اسعاف وعربة للدفاع المدني، (١٤٠ مركب صيد، والالاف من السيارات.

الأمر الذي يظهر بأن بنك الأهداف للعملية الحربية الإسرائيلية بشكل جلي هو إيقاع القتل بين صفوف المدنيين الفلسطينيين، والاستهداف الحربي المباشر والمخطط له لممتلكاتهم المدنية والممتلكات العامة التي لا غني عنها بما يجعل حياة السكان في مستوى الكارثة الإنسانية، وبما يحقق هدف التهجير القسري والطوعي لسكان القطاع.

ترى الهيئة الدولية "حشد" بأن هذه الجرائم تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان تأتي في سياق جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة للشهر الرابع على التوالي، والتي تستوجب الملاحقة والمحاسبة وتقديم مقترفيها للعدالة الدولية ، فممارسة القتل العمد، وفرض أحوال معيشية قاسية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والمياه والكهرباء والوقود والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان، هي "جريمة إبادة جماعية" وفقا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، بهدف تدمير مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية سواء بشكل كلي أم جزئي، كما ان المادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية تؤكد بأن اضطهاد وحرمان مجموعة من السكان حرمانا متعمدا وشديدا من الحقوق الأساسية بسبب هوية الجماعة أو المجموع جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وهو ما لم تتورع دولة الاحتلال الاسرائيلي عن ممارسته فهي تتعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، والتي لا تشكل أهدافا عسكرية

- خلال عدوانها وهو ما يشكل جريمة حرب، عدا عن ارتكب جريمة ضد الإنسانية بالاستمرار في فرض عقوبات جماعية طالت قطع الكهرباء والمياه وتقيد دخول الوقود والمستلزمات الطبية المساعدات الإنسانية الاغاثية لكل قطاع غزة فيما وصلت منع دخولها على مدار ثلاث أشهر لسكان شمال غزة ، الامر الذي تسبب في إيجاد ظروف معيشة قاسية ومأساوية للسكان المدنيين، تسبب ولاتزال في وفاة العشرات من المرض والأطفال والنساء بسبب الجوع والعطش وانتشار الأمراض والاوبئة الصحية والبيئة .

لليوم **100** على التوالي تستمر مأساة ومعاناة ٢.٣ مليون من الجوع والعطش والأمراض والأوبئة الصحية في ظل انهيار الخدمات الصحية والإنسانية، فيما لايزال الآلاف من المدنيين بدون أي أماكن للعيش فيها في ظل ارتفاع اعداد النازحين لأكثر من ٢ مليون ، مع استمرار تكدس النازحين في مراكز الايواء ومعاناتهم من نقص الخدمات وشح المياه والغذاء والدواء ، والافتقار للخصوصية والنظافة، عدا عن الفوضى جراء التكدس والاكتظاظ ومحدودية الموارد والمساعدات الإنسانية.

وقد وثقت الهيئة عمليات مهاجمة قوات الاحتلال ٥٤ مدرسة من المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية المخصصة لإيواء آلاف النازحين عبر القصف بالطائرات و إطلاق قذائف المدفعية ونيران قناصة تجاه تلك المدارس ما تسبب في استشهاد واصابة المئات من النازحين قسرا ، وتدمير وتضرر هذه المدراس ، عدا عن احتجاز عشرات الالاف من الرجال والاطفال بعد إجبارهم على خلع ملابسهم وتعذيبهم والتنكيل بهم وإخضاعهم للاستجواب، وأفراج عن معظمهم لاحقا بعد احتجازهم لساعات وبعضهم لأيام او أسابيع ، وفقا لأفادت بعضهم التي تظهر تعرضهم لفظائع وانتهاكات جسيمة مثل منع الغداء والمياه والأدوية والبقاء في البرد عراه والضرب الوحشي والتقييد المستمر والمعاملة الحاطة بالكرامة مورست بحقهم،

فيما لا يزال مصير قرابة ٣٠٠٠ منهم مجهولاً، فيما وثقت الهيئة عشرات الحالات التي تظهر استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي المدنيين كدروع بشرية سواء في المنازل التي تحصنت بها قوات الاحتلال أو وضعهم امام الدبابات والعربات العسكرية، مع استمرار احتجاز النساء والأطفال في ساحات لا تتوفر فيها ادني مقومات الحياة وفي ظل البرد القارص، إضافة الي ارتكاب عمليات اعدام وقتل ميداني لعشرات من المواطنين في بيوتهم وفي مراكز الايواء والمستشفيات والشوارع .

الوضع الإنساني والعقوبات الجماعية

منذ بداية العدوان أعلنت دولة الاحتلال عن قطع الكهرباء والمياه عن قطاع غزة ، ما حول حياة المدنيين الي مستوي الكارثة بسبب غياب القدرة على الحصول على المياه والخدمات المرتبطة بالكهرباء ، ولم تكتفي دولة الاحتلال بذلك بل قامت خلال العدوان بتدمير أبار وخزانات ومحطات تحلية المياه بهدف تدمير النظام الإنساني والخدماتي حيث توقفت معظم اعمال البلديات في جمع القمامة وتشغيل ابار المياه ، وفتح الطرق وغيرها من خدمات ، عدا عن التكدس للمواطنين في جنوب قطاع غزة ما ادي الي زيادة الأعباء على البلديات والخدمات في محافظات جنوب القطاع وتسبب في نفاذ وشح البضائع والأدوية ، ولم تسلم البدائل التي لجئ اليها الموطنين من الاستهداف المنظم حيث تم قصف تجمعات المواطنين امام المخابز وامام محطات التحلية للمياه وعلى البحر واثناء جمع الحطب ، ما تسبب في ازمة إنسانية خانقة . وترفقت مع جرائم الاحتلال الاستمرار في سياسات التجويع والتعطيش واستمرار سياسية تقييد وإعاقة دخول المساعدات الإنسانية، وتدمير منظومة الخدمات الصحية والإنسانية المنقذة للحياة في ظل غياب عمل المؤسسات الدولية والإنسانية وخاصة وكالة الغوث والصليب الاحمر في شمال غزة جراء ممارسات الاحتلال ما أعاق اي قدرة على إغاثة واجلاء ضحايا جرائم الإبادة وخاصة في شمال غزة الذي جري افراغه من سكانه فيما تتواصل جرائم قوات الاحتلال لدفع من تبقي منهم للنزوح القسري.

وفيما تستمر قوات الاحتلال في جنوب القطاع بتوسيع نطاق العمليات البرية وخاصة في مدينة خانيونس التي تتعرض بعض أحيائها لقصف همجي وتدمير وقصف المنازل والمنشآت المدنية وطلب إخلاء السكان منها ما دفع بعشرات الآلاف من المواطنين للنزوح لمدينة رفح التي يقترب عدد النازحين فيها لقرابة المليون نسمة، بما يؤشر الي أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ماضية في سياسية التهجير لخارج الأراضي الفلسطينية وصناعة نكبة جديدة للشعب الفلسطيني.

ولقد أفرطت قوات الاحتلال في استخدامها للقوة المسلحة المميتة في أنحاء القطاع كافة منتهكة المبادئ الاساسية للقانون الدولي الانساني وهي مبادئ الضرورة والتمييز والتناسب، حيث تم إسقاط ما يزيد عن (٧٠) الف طن من المتفجرات على قطاع غزة البالغة مساحته ٣٦٥ كليو متر مربع ، ما تسبب في خسائر بشرية غير مسبوقة ، وكذلك في استخدامها لأسلحة محرمة دولياً كالغاز الابيض (الفسفور) والقنابل الفراغية والصواريخ التي تحمل غازات كيميائية سامة والقذائف المسمارية ، وقنابل الديم الكربونية التي تلحق أذاً بليغاً في الجسم من خلال تقطيع اطراف الضحايا، وتعمل على تهتك أنسجتهم الداخلية، ما يسبب اعاقة دائمة لأولئك الجرحى الذين يبقون على قيد الحياة، حيث اشارت المنظمات الصحية بان ١٠ أطفال كل يوم تبر اطرافهم، وقد أكدت الجهات الحكومية والمقاطع المصورة وشهادات الأطباء وافادات الخبراء عدا عن الافراط في استخدام القوة المميتة والأسلحة الحربية المتنوعة استخدام الاحتلال أسلحة محرمة دوليا ضد المدنيين والأطفال والنساء في قطاع غزة، من بينها القنابل الخارقة للحصون من نوع **BLU-113**، و القنابل الخارقة للحصون من نوع **BLU-109**، و القنابل الخارقة للحصون من نوع (**SDBS**، و القنابل الأمريكية من نوع **GBU-28**، و صواريخ من نوع "هالبر"، و القنابل الموجهة بنظام GPS بهدف تدمير البنية التحتية.، و قنابل الفوسفور الأبيض المحرم دوليا، و القنابل الغبية أو غير الموجهة، و قنابل "جدام – **JDAM**" الذكية، واضافة الى صواريخ تزن ٢ طن واكثر شديدة التدمير زلزالية ومضادة للدروع ما تسبب في دمار واسع في الاعيان المدنية حدث أذى بليغ في المدنيين والأعيان المدنية ، واستخدام صواريخ دخانية تحتوي على غازات سامة مواد كيميائية ، فسكان المناطق المستهدفة بالصواريخ يشتمون روائح لغازات تمتلئ منازل المدنيين، وتسبب بالشعور بحالة من حالات الاختناق، وتهيج في العيون، واضرار بالغة وحروق من الدرجة الرابعة ظهرت على جثامين الضحايا المتفحمة والمقطعة وفي اجساد المصابين التي بترت او تقطعت او حرقت او عانت من نزيف في مختلف أجزاء الجسم ، والاعداد الكبيرة من الشهداء ، عدا عما تسببه هذه الأسلحة من تلوث البيئة ومصادر المياه على مدار سنوات وأجيال قادمة.

كما وادت هجمات قوات الاحتلال البرية والجوية والبحرية الى تدمير قرابة ٨٠%من الوحدات السكنية والمباني والمنشآت المدنية والصحية والبنية التحتية وتسببت عدا عن الدمار الواسع في خسائر اقتصادية جراء توقف قرابة نصف مليون عن العمل ليتحول ٩٠%من سكان القطاع الي فقراء معدومي الدخل، يعيشون على المساعدات المحدودة التي تقدم من قبل وكالة الغوث لبعضهم وبشكل غير كافي ، فقد تسبب القيود على ادخال المساعدات الإنسانية في عدم القدرة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية حيث تقدر المنظمات الدولية بان المساعدات لا تستجيب الا ٥% من الاحتياجات المطلوبة .

جرائم قوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية ومدينة القدس

صعدت دولة الاحتلال سياساتها المنافية للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك مع استمرار انتهاجها لسياسة العدوان والقتل والاستيطان الاستعماري والتمييز العنصري و العقاب الجماعي، مواصلة العمليات العسكرية في المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية خاصة في مخيم جنين وطولكرم ومحافظة نابلس ، واستمرارها في قراصنة أموال الضرائب الفلسطينية واضعاف السلطة الفلسطينية ، وتصعيد جرائم مصادرة الأراضي وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، واستمرار اعتداءات المستوطنين على المواطنين وممتلكاتهم ، والمضي في سياسة الاعتقالات الإدارية التعسفية، كما واصلت إجراءاتها الهادفة الى تهويد القدس، وعزلها عن محيطها والاعتداء على الأماكن الدينية المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى ، إضافة الى الحواجز الدائمة والمؤقتة وحصر العديد من الطرق حكرا على المستوطنين، وتقسيم الضفة الغربية الى كيانات منفصلة عن بعضها البعض وقد أدت الاجراءات الاحتلالية الإسرائيلية الى استشهاد (٣٧٣) فلسطينيا، واصابة (٤٦٥٠) مصاب ، واعتقال قرابة (٥٤٠٠) معتقل بشكل تعسفي بما يرفع من عدد الاسري في سجون الاحتلال الى قرابة ١٢ ألف فلسطيني لا يشمل هذا العدد أسرى قطاع غزة الذي يقدر عددهم بقرابة ٤٠٠٠ شخص جراء عدم افصاح قوات الاحتلال عن أماكن وطروف اعتقالهم، فيما واصلت حكومة الاحتلال في ممارسات التمييز العنصري بحق الفلسطينيين في مناطق ٤٨ .

وفي هذا السياق الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني " حشد" تؤكد وتسجل ما يلي:

١-**100** يوم من الجرائم الدولية التي أدت الي مقتل واصابة ١٠٠ الف مواطن ٧٠% منهم أطفال ونساء ، وفقدان ٨٠٠٠ اخرين ، وارتكاب اكثر من ٢٠٠٠ مجزرة ، وتهجير قسري لقرابة ٢ مليون نازح بواقع ٨٥% من سكان القطاع ، فيما يستمر دعم الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية ذات الخلفية الاستعمارية لدولة الاحتلال الإسرائيلي في ظل العجز الفاضح للمجتمع الدولي عن وقف جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما تواصل دولة الاحتلال الإسرائيلي استهتارها الصارخ بكل قواعد ومبادي القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الانسان، غير مكترثة بكل الإدانات الدولية وقرارات مجلس الأمم والجمعية العامة، وحتي الدعوي المرفوعة بشان جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة من قبلها امام محكمة العدل الدولية.

٢- في ضوء استمرار تواصل العدوان ونقص المساعدات الإنسانية واستمرار العقوبات الجماعية وقطع الكهرباء والمياه والاتصالات ، باتت المعاناة الإنسانية أكثر من مأساوية و كارثية ومهددة بالاتساع في ظل انهيار النظام الإنساني وقدوم المنخفض الجوي ، وخاصة في مراكز الايواء المكدسة بالنازحين وانتشار الخيم القماشية غير الصالحة للشتاء ، داخل ساحات المدارس والمستشفيات والجامعات وحتي في المخيمات التي اقامتها وكالة الغوث والهلال الأحمر وبعض المنظمات الإنسانية والتي التي انشاءه النازحون انفسهم ما يندر بتعرضهم لظروف الطقس القاسية والبرد ومخاطر الغرق والبلل والمرض وانتشار الأمراض والاوبئة والوفاة لكبار السن والأطفال جراء البرد القارس، وغياب اي مصادر للتدفئة ، عدا عن شح وانعدام الغذاء ومياه الشرب الصالحة ومصادر الطاقة ونقص الخدمات الصحية ما يعني خطر الهلاك والموت البطيء لعدد كبير من المواطنين .

٣- لم يبقي جريمة دولية ولا انتهاك جسيم لمعايير ومبادي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الخاص لحقوق الإنسان ، الا وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابه بحق سكان قطاع غزة الذين باتوا يعيشون فصول جريمة الإبادة بكل أركانها من قتل وترويع وترهيب وتهجير قسري وتطهير عرقي ، واستخدام مفرط للقوة المميتة وبشكل غير متناسب وباستخدام مختلف أنواع الأسلحة والتي من بينها أسلحة وذخيرة محرمة دوليا عدا عن تساقط الصواريخ والقذائف الحربية كما المطر علي مساكن وموطني القطاع التي وصلت حصيلتها الي ما يزيد عن ٧٠ الف طن من المتفجرات، عدا عن استمرار فرض العقوبات الجماعية وحرب التجويع والتعطيش لسكان القطاع ، وتدمير المرافق الخدمية والخدمات الصحية والإنسانية المنقذة للحياة ، ليبقي السكان يكافحون يوميا من اجل توفير الطعام والشراب والدواء دون أي انتظام أو كفاية ما تسبب في ارتفاع نسبة المرضي بين النازحين بالأمراض التنفسية ومرض السحايا والأمراض المعوية وانتشار الجدري بين والانفلونزا والإسهال بين الأطفال الذين يشكلون نصف سكان القطاع ، في انتهاكات جسيمة وجرائم دولية تتم وتتواصل في ظل عجز وخذلان دولي فاضح ، ودعم وانحياز امريكي ومن بعض دول أوروبا ذات الخلفية الاستعمارية التي لا تري الا ما يراه الاحتلال الإسرائيلي، والتي تستمر في دعمه وتصدير الاسلحة له ما يجعلها شريك في جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة.

٤- ان ادعاءات دولة الاحتلال بانها تمارس حقها في الدفاع عن النفس هي ادعاءات باطلة حيث ان هذا الحق لا يثبت لسلطة او دولة الاحتلال الإسرائيلي او قواتها الحربية كما قررت سابقا محكمة العدل الدولية، وانما هو حق للدولة بقرار من مجلس الامن او حق يثبت للدول شريطة ان لا تكون دول استعمارية محتلة، وهو حق يثبت لحركات التحرر الوطني للدفاع عن شعبها وعن حقه في تقرير المصير وذلك بموجب المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة.

٥- أن هذه العملية العسكرية جاءت في سياق إصرار دولة وحكومة الاحتلال الإسرائيلية العنصرية على تدمير قطاع غزة وفقا لعشرات التصريحات للمسؤولين فيها التي نزعت الصفة الإنسانية عن سكان القطاع وطالبت بتدمير القطاع وقتل سكانه والتحريض على إبادة الفلسطينيين وتهجيرهم قسرا خارج قطاع غزة والأراضي الفلسطينية ، هذا ما تؤكده الوقائع والجرائم المرتكبة التي حولت قطاع غزة الى منطقة مدمرة ومنكوبة ليصبح مسار الحياة اليومية والعيش الكريم للسكان المدنيين مستحيلا ، في ظل استمرار القتل ومحاصرة ومعاقبة سكان القطاع واضطهادهم وإذلالهم ، في تنكر واضح للمركز القانوني لقطاع غزة بصفته إقليماً يخضع للاحتلال الإسرائيلي وبالتالي تسري عليه أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني، كما أن الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق السكان المدنيين لا تتنافي مع اتفاقية منع جريمة الابدة الجماعية وقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان فحسب، بل ومع روح وجوهر ميثاق الأمم المتحدة، ما يوجب إدانة هذه الجرائم الإسراع في وقفها ومحاسبة مقترفيها.

٦- استهداف الصحفيين وقتلهم وتدمير مؤسساتهم وقطع خدمات الاتصال والانترانت وعدم تمكين الصحفيين الدوليين ولجنة التحقيق الدولية والمدعي العام لمحكمة الجنائيات الدولية والامين العام للأمم المتحدة العاملين الدوليين التابعين لوكالات الأمم المتحدة والعاملين في المنظمات الإنسانية والاطقم الطبية من الوصول إلى قطاع غزة حيث مسرح الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال إلى رغبة دولة الاحتلال في إخفاء الحقائق والأدلة ما يستدعي تحرك المجتمع الدولي لإجبار سلطات الاحتلال لوقف استهداف الصحفيين وتمكين المعنيين من الوصول إلى القطاع ووقف قطع خدمات الاتصالات والانترانت .

٧- أن الحل الجذري لوقف الجرائم الدولية المرتكبة بحق الفلسطينيين يكمن في إنهاء عقود طويلة من الاحتلال التي ارتكبت خلالها جرائم الإبادة والتطهير العرقي والقتل الميداني والاستيطان الاستعماري والتهجير القسري والابعاد والهدم للمنازل ومصادرة الأراضي وتهويد مدنية القدس والاعتداء على الأماكن المقدسة، والاعتقالات والتنكيل بالأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وفرض العقوبات الجماعية والعدوان والحصار لقطاع غزة، ما يتطلب اتخاذ قرار دولي ملزم ينهي الاحتلال، طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير .

٨- أن تنكر إسرائيل لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومعايير واتفاقيات حماية حقوق الإنسان، وإخفاق وعجز المجتمع الدولي في إلزامها باحترام هذه المبادئ والاتفاقيات الدولية يثير التساؤل حول الغطرسة التي تمارسها إسرائيل بصفتها دولة فوق القانون، ويثير الشكوك أيضاً حول قدرة الأجسام الدولية المناط بها احترام وحماية حقوق الإنسان على إلزام إسرائيل بالتوقف عن تنكرها المتجدد لحقوق الإنسان.

ومع استمرار حرب الإبادة الجماعية والعدوان على قطاع غزة وارتكاب انتهاكات وجرائم مروعة لحقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس، فإن الهيئة الدولية حشد تدعو وتطالب بما يلي:

١. المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالتدخل الفوري لوقف حرب الإبادة الجماعية والعدوان، ووقف التدهور غير المسبوق في الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والضغط على إسرائيل لتحمل مسؤولياتها كقوة قائمة بالاحتلال ، والتدخل الجاد لتوفير الحماية للمدنيين وتعزيز صمودهم، وضمان فتح المعابر وانهاء الحصار والعقوبات الجماعية على القطاع بما يضمن السماح بإدخال الامدادات الطبية، وتدفق المساعدات الإنسانية بدون قيود او شروط إسرائيلية، بما يضمن منع مجاعة وكارثة إنسانية حقيقة بات تفتك بسكان القطاع، وتامين باقي احتياجات سكان القطاع الإنسانية.

٢. ترحب وتثمن عاليا وتدعم الدعوي المقدمة من جنوب افريقيا دفاعا عن الإنسانية وعن فلسطين امام محكمة العدل الدولية وتطالب المحكمة في الاستجابة للطلبات المؤقتة المقدمة من الفريق القانوني لوقف جريمة الإبادة الجماعية، وتطالب المجتمع الدولي بضمان امتثال دولة الاحتلال لقرارات المحكمة.

٣. دعوة كافة الاجسام الدولية ودول العالم لبناء تحالف انساني دولي لضمان حماية الإنسانية والقانون الدولي وانفاذ قرار مجلس الامن القاضي بضمان تدفق المساعدات الإنسانية وقرار الجمعية العامة في ذروتها الاستثنائية القاضي بوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وجرائم الإبادة الجماعية، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين وضمان فتح ممرات إنسانية لأجلاء الجرحى ودخول الأطباء، وادخال وتدفق المستلزمات الطبية والمساعدات الإنسانية والاغاثية والوقود لكل سكان ومناطق القطاع.

٤. يتعين على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية، والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، كذلك التزاماتها الواردة في المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للاتفاقية، والامتثال لواجباتها الأخلاقية والقانونية بالتحرك العاجل لوقف جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وعقد اجتماع عاجل للدول الموقعة على الاتفاقيات لضمان توفير الحماية الدولية للمدنيين.

٥. مطالبة مكتب الادعاء العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لوقف سياسية ازدوجية المعايير والتسويف والمماطلة وانتقائية إنفاذ القانون الدولي، وتسريع إجراءات التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصولا الي انهاء التحقيق وإصدار مذكرات اعتقال بحق مقترفي الجرائم الدولية، ضمانا للمحاسبة والعدالة وإنصافا لضحايا الاحتلال الإسرائيلي.

٦. دولة فلسطين والدول العربية والإسلامية لضمان تفعيل قرارات القمة العربية والسلامية بما يوقف حرب الإبادة والعدوان ، ومتابعة مسار محاسبة مقترفي الجرائم بحق الفلسطينيين من خلال محكمة الجنايات الدولية ومبدأ الولاية القضائية الدولية ودعم والانضمام الي دعوي جنوب افريقيا امام محكمة العدل الدولية بما يضمن عدم إفلات دولة الاحتلال والمجرمين الإسرائيليين من العقاب، والعمل مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والإسلامية لوقف جرائم الإبادة في غزة وجرائم الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وقطع الطريق على محاولات تهجير الفلسطينيين او منعهم من تحقيق أي مكاسب وطنية ، وتقديم كل ما يلزم القطاع وضحايا جرائم الاحتلال من احتياجات صحية إنسانية واغاثية عاجلة ، ودعم فرص استعادة الوحدة الوطنية، لتشكيل حكومة وحدة وطنية تتابع عملية إعادة الاعمار وتحضر لأجراء الانتخابات العامة .

٧. المجتمع الدولي لضرورة العمل السريع على توفير دعم مالي كافي يضمن قيام الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لتقديم الخدمات الضرورية للنازحين وكل المتضررين، وتوفير كافة مقومات الحياة والعيش والصمود لمواطنيه. مواصلة الضغط من اجل تمكين المنظمات الدولية من عملها وخاصة وكالة الغوث الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الاحمر من العمل على التحرك الجاد وتأمين وصول طواقم الإسعاف لضحايا العدوان في كل أنحاء القطاع ونقلهم للمشافي وتوفير المستلزمات الطبية والمعدات المنقذة للحياة والعمل على تشغيل كل المرافق الصحية والخدمية بما يضمن إنقاذ وحماية حياة الأطفال والمرضى والجرحى والنازحين وتطبيق القانون الدولي الإنساني، وتفعيل جهودهم الإغاثة الضرورية للنازحين في كل مناطق قطاع غزة، بما يساهم في حماية المدنيين وتعزيز صمودهم وحماية حقوقهم الإنسانية .

ختاما تحي الهيئة الدولية حشد كل أحرار العالم دولا وشعوب ومنظمات ونقابات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات فإنها تطالبهم بتصعيد التحركات الدبلوماسية والشعبية لضمان وقف العدوان ومقاطعة وفرض العقوبات على دولة الاحتلال ومسألة قادتها والشركاء الدوليين في حربها والمرتزقة كمجرمي حرب انصافا للضحايا ومنعا لشريعة الغاب وازدواجية المعايير وحماية للإنسانية، ولحقوق الإنسان ودعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.